مصر التى فى خاطرى..

د.م./نادر رياض

عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية اتحاد الصناعات المصرية

إن رجال الصناعة الذين يعايشون الحقبة الحالية من النهضة الصناعية والاقتصادية التى تحياها مصر فى هذه المرحلة لا يستطيعون تجاهل النظرة المحدودة التى كثيرا ما يصادفونها فى المؤتمرات والمحافل الدولية، تلك النظرة التى يرى فيها أصحابها مصر فى صورة الجمال النائم، القابع على الساحل الشمالى من القارة الأفريقية فوق حضارة خمسة آلاف عام، وثلث المكتشف من رصيد الآثار العالمى.

- أن هذا المفهوم مع محدودية صحته، إلا أنه لايعبر عن حقيقة مصر الحديثة كما يمثلها الواقع وكما نراها نحن أبناء مصر، فإن مصر فى الواقع هى حالة خاصة بكل المقاييس قلما تتشابه معها حالة أخرى: -

● إن مصر الواقعة شمال القارة الأفريقية تعبر فى واقع الأمر عن المثل المشرق للمستقبل الواعد لهذه القارة كما يرجوه لها العالم المتحضر.

● أما ماهو متداول عن حضارة الخمسة آلاف عام، ليس فى الواقع سوى التاريخ المحدود لاكتشاف الكتابة الفرعونية وهو عمر يقل كثيراً عن عمر الحضارة المصرية القديمة والتى تعود إلى خمسة عشر ألف عام من حضارة سبقت العالم أجمع نشأت على ضفاف نهر النيل العظيم صنعها الانسان القديم لتكون ميراثا ثمينا للعالم أجمع.

● كما أنه من المعروف أن غير المكتشف والمستخرج من الآثار المصرية والموجودة تحت الأرض المصرية فيقدر بثلاثة أضعاف ما هو مكتشف حتى الآن.

● كما أن لمصر دورا لايمكن تجاهله فى تطوير اللغة العربية عبر القرون بفعل ابداعات مثقفيها وكتابها مما كان مصدراً متجدداً لإثراء اللغة العربية عامة واللغة الثقافية والفنية خاصة لصالح كافة المجتمعات المتحدثة بالعربية.

● وتنفرد مصر بموقعها الجغرافى الذى يقع على قارتى آسيا وافريقيا معاً، بحيث يستطيع المرء بعبور قناة السويس أن ينتقل من قارة إلى أخرى قاطعا مسافة مائة متر لا غير.

● وتعتبر قناة السويس بلا خلاف معجزة جديدة أنشأها الانسان المصرى حديثاً لصالح الانسانية قاطبة دون تفرقة أو تمييز. ويتأتى الاعجاز فى قناة السويس أنها بنيت فى عهد لم تكن الكهرباء ولا آلات الاحتراق الداخلى قد اكتشفت بعد، مستعملا فى ذلك المتاح الوحيد لديه، وهو القوة البشرية ومن الأدوات ما لا يتعدى معول فى يد ومقطف فى اليد الأخرى. وكما هو معروف فى هندسة الانساء من أن الحفر فى الرمال فى غيبة معدات حديثة ليس بأفضل حال من الحفر فى الماء. أن قناة السويس فى الواقع هى هرم جديد من صنع الانسان المصرى الحديث بناه لخدمة العالم أجمع.

● كما أن لمصر دورها الفريد الذى لاينكر كمصدر لا ينضب معينه فى تلبية احتياجات الدول العربية من المدرسين، المهندسين، المشرعين القانونيين، المحامين، ورجال القضاء، الأطباء والأيدى العاملة المدربة وغير المدربة.

النهضة الاقتصادية لمصر

ما أشبه اليوم بالبارحة... يغيب عن الكثيرين أن مصر فى تاريخها الحديث وفى نهاية الخمسينات كانت تدير سوقاً للأوراق المالية، يقع فى المرتبة الخامسة على المستوى العالمى، وكانت تملك احتياطيات ضخمة من الأرصدة الذهبية والمالية تحتفظ بها ببنوك انجلترا، مما دعا بنت هانسون المحلل الاقتصادى الشهير أن يصرح فى أوائل الستينات أن الاقتصاد المصرى على وشك أن يحقق انطلاقة ينضم بها إلى اقتصاد الدول المتالقة وذلك قبل أن يسمع أحد بزمان عن النمور الآسيوية وبرنامجها فى الاصلاح الاقتصادى.

إلا أنه بمقدم الثمانينات فان الصورة اختلفت تماماً عن الوضع السابق بسبب دخول مصر فى حروب انهكت اقتصادها وبددت مواردها وعطلت ايجابياتها وأدخلت شباب الأمة فى

سرداب طويل معتم أبقى الايجابيات حبيسة والآمال فى المستقبل شتيتة. الأمر الذى دعا أحد المحللين الاقتصاديين أن يصف الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة بانه أشبه بالخيط المعقد المتشابك الذى يصعب فض اشتباكه لتعارض الحلول الاقتصادية مع الأبعاد السياسية والاجتماعية دون الدخول فى موقف قابل للانفجار، مشيراً بذلك للمظاهرات التى اندلعت عندما حاول الرئيس السادات أن يرفع الدعم عن بعض السلع ويحرر تداولها بعيداً عن سيطرة الدولة.

● وفى مواجهة التغييرات العالمية الحديثة ظهرت فى مصر مدرستان للفكر الاقتصادى لهما وزنهما أيدهما قطاع كبير من المجتمع ضم فئات سياسية من صانعى القرار، رجال دولة، اقتصاد، كتاب، مثقفين، هيئات غير حكومية ورجال أعمال.

● تبنت المدرسة الأولى الفكر المتبنى للنظرة الداخلية التى ترمى للتطوير البطئ يعزوها فى ذلك النظرة ذات البعد الاجتماعى ومراعاة الحجم الضخم لنشاط القطاع العام فى الخطة القومية والتحفظ من مخاطر التغير السريع. أما

الأهرام الاقتصادى ١٩٩٧/٧/٢٨

المدرسة الثانية فتبنت الخط المتحرر من الاصلاح الاقتصادى الراغبة فى إطلاق إقتصاديات السوق الحر منهجاً لها. وكان للرئيس مبارك رؤيته التاريخية حيث كان قراره السياسى الشجاع بتوجيه الدفة الاقتصادية ناحية الاقتصاد المتكامل ووضع برنامج لاعادة الهيكلة الاقتصادية بما يؤهل مصر للتعامل مع المتغيرات العالمية مدخلا للقرن الواحد والعشرين وهو الأمر الذى نقل مصر اقتصاديا لما نحياه الآن.

● ان انجازات مصر التى تحققت ما بين عامى ١٩٩٠، ١٩٩٦ تستحق كل تقدير خاصة وأن المؤشرات الاقتصادية لم يتم تصحيحها فقط وانما أصبحت فى وضع مستقر قابل للاستمرار: ـ

● فقد أمكن الهبوط بنسبة التضخم من ١٥٪ إلى ٧. ٥٪.

● استمر خفض العجز فى ميزانية الدولة ليصل إلى ١٪ سنة ١٩٩٦ بعد أن كان ٦. ١٪سنة ١٩٩٥ بالمقارنة ١٥٪ سنة ١٩٩٠.

● ثبات سعر صرف الجنيه المصرى خلال الست سنوات الماضية فى نطاق ٣.٣٨، ٣.٤٠ مقابل الدولار الأمريكى فى الوقت الذى تحرر فيه سوق الأوراق المالية، ورفعت كافة القيود عن التعاملات فى النقد الأجنبى.

● بلغت قيمة الاحتياطات فى العملات الأجنبية ما قيمته ١٩. ١٠ مليار دولار.

● بلغ معدل النمو الاقتصادى فى الدخل القومى ٣. ٩٠٪ عام ١٩٩٦ ويتوقع أن يصل مع نهاية عام ١٩٩٧ الي ٥٪ وصولا إلى ٨٪ كقيمة مستهدفة فى عام ٢٠٠٠، وذلك فى مواجهة معدل الزيادة فى السكان والذى يبلغ ٢. ١٪ سنويا، بلغت نسبة الفائدة على الاقراض ١٠. ٥٪ على الجنيه المصرى و٥٪ على الدولار الأمريكى، وهى نسبة لازالت تعتبر عالية وتحتاج لتدخل فى الخفض لتتماشى مع الخطة الاقتصادية الطموحة الهادفة لتولى القطاع الخاص المشاركة بـ ٧٠٪ من خطة الدولة فى التنمية. خاصة وأنه تم إتاحة الفرص الكاملة للمستثمرين المحليين والاجانب فى المشاركة فى الاستثمار الزراعى والصناعى ومشروعات البنية الاساسية وأنشاء المؤسسات المالية، التأمينية ووصول الأمر بالتصريح للقطاع الخاص بأنشاء المطارات والمناطق الحرة ومحطات توليد الكهرباء وإدارتها وإستثمارها.

● تم إنشاء سوق المال وتنشيطه ليدير استثمارات بلغت تعاملاتها ١١ ضعفا على ما كانت عليه منذ أربع سنوات.

● بلغت مشاركة قطاع الخدمات والسياحة ما قيمته ٥٥٪ من الدخل القومى عام ١٩٩٦، وواصلت الصناعة مشاركتها الايجابية فى تعظيم الناتج القومى بزيادة مقدارها ١٧٪ عن العام السابق وإتاحة فرص عمل بزيادة مقدارها ١٤٪.

● وفى سوق العمالة، فإن مصر التى تاتى فى المرتبة الثانية بعد الصين فى نسبة الشباب المؤهل فى الشريحة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة، وتتمتع بأنخفاض متميز فى أسعار العمالة إلا أنه عليها أن تواجه تحديا قائما وهو إيجاد فرص عمل سنوية مقدرها ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

● وربما يكون هذا التحدى هو ما دعا الرئيس مبارك أن يواجهه بتحد مقابل لا يقل عنه حجما وإنما يفوقه بالمعيار الاقتصادى، ويتمثل ذلك فى المشروع القومى المترامى الحجم المتنامى الفائدة وهو تعمير جنوب الوادى، وهو الأمر الذى من شأنه ليس فقط إستيعاب أيد عاملة بمعدلات كبيرة، وإنما بالاضافة لذلك خلق آلية ذاتية الأداء من شأنها تحسين توزيع الثروة والدخل وتقليل الفوارق بين شمال مصر وجنوبها، وإطلاق أنشطة يختص بها جنوب الوادى ليس لها صفة التكرار لما يدور فى شماله.

وإذا أردنا أن نحدد سمات ملامح النهضة الأقتصادية التى تميز هذه المرحلة فانه يمكن ايجاز ذلك فى ست نقاط ـ

١ ـ أن برنامج مصر فى الاصلاح الاقتصادى لن يتأتى نتيجة لتغيرات سياسية حادة كما كان الحال فى الأتحاد السوفيتى ودول شرق ووسط أوربا، وأنما أتى نتيجة لرؤية سياسية أقتصادية لا تخلو من الشجاعة تمت تحت ظروف التدرج فى الاصلاح الاقتصادى ودون تحمل أعباء أقتصادية تفوق درجة الاحتمال.

٢ ـ أن برنامج الاصلاح الاقتصادى جاء مصريا فى جوهره دون محاكاة لأنظمة تختلف فى صفتها وملابساتها عن الواقع المصرى.

٣ ـ أن نموذج الأصلاح الاقتصادى المصرى لقى مباركة وتأييد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمؤسسات المالية والعالمية.

٤ ـ أن الحكومة المصرية تتمتع بتطبيق برنامجها الاقتصادى بتأييد القطاع الخاص وقطاع الأعمال وقد تمثل ذلك فى أنه عندما وجه صندوق النقد الدولى توجيهاته للحكومة المصرية بخفض قيمة الجنيه المصرى فأن جميع القطاعات الاقتصادية وقفت ضد هذا الاقتراح وهو الموقف الذى ثبت سلامته بعد ذلك.

٥ ـ أن أهم ما يميز برنامج الاصلاح الاقتصادى أنه قابل لاستمرار التطبيق كما أنه غير قابل للرجوع عنه.

٦ ـ أن برنامج الاصلاح الاقتصادى قد قبل النظام العالمى وقبل تبعيات وتحديات الدخول فيه كطرف شريك كامل الأهلية.

ولاشك أن النهضة الاقتصادية والصناعية التى تحياها مصر حاليا تسير جنبا إلى جنب مع دورها الرائد كصانع سلام أعطى المثل للآخرين ليحزو حزوه، وأدت باختيارها التكاليف الباهظة لصناعة السلام. ويتضح اليوم أكثر من أى وقت مضى أن التقدم فى تطبيق النظام العالمى من تحرير التجارة العالمية، والدخول فى شراكات بصورها المختلفة سواء كانت مع الاتحاد الأوربى أو مع دول البحر الأبيض أو مجموعة الشرق أوسطية لن تدخل حيز التنفيذ العملى على النطاق المرجو لها دون أن يستقر السلام العادل فى الشرق الأوسط، وهو ما يمثل عنق الزجاجة الذى على دول الشرق الأوسط دون تفرقة أن تمر من خلاله، وهو عبء جديد وتبعات جسام يأبى التاريخ إلا أن يخص العبء الأكبر منها الرئيس محمد حسنى مبارك أمده الله بالقوة والصبر على ما هو مقبل عليه.

وكم تختلف الليلة عن البارحة...

فان مصر التى تعرضت من قبل لتآمرات سياسية وعسكرية أجهضت تحقيق أنطلاقتها الكبرى آنذاك، لا يمكن لها اليوم أن تتعرض لنفس التجربة مهما سعى المتآمرون فى تآمرهم تبديلا وتغييرا. لأن مصر التى تملك قيادة مصيرها اليوم تملك قبل ذلك الرؤية والرشد وتملك مسئولية قيادة الأمة العربية لبر الأمان.

■■

مصر تعيش اليوم نهضة إقتصادية وصناعية إضافة الى دورها كصانع سلام

مصر النهضة

الأهرام الاقتصادى ١٩٩٧/٧/٢٨